السياسات الاقتصادية

وأثرها السياسي في ايرلندة الشمالية ١٩٤٥-١٩٦٤

الدكتور إحسان علي الشمري

كلية التربية – جامعة واسط

تعددت الدراسات التي اهتمت بالتاريخ السياسي للجزيرة الايرلندية[١]، إلا أن هذه الدراسات لم تسلط الضوء على الجانب الاقتصادي من تاريخ ايرلندة الشمالية[٢]. لما لهذا الجانب من اثر على الجانب السياسي، ودور الحكومة في معالجة الأزمات الاقتصادية التي أصابتها، وبالتحديد في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية التي أفرزت عدداً من المشاكل أثرت بالتالي على ايرلندة الشمالية. وهذا ما يشكل دافعا لدراسة هذا الجانب من تاريخها الاقتصادي. وهنا لابد من التعرف على طبيعة الاقتصاد في ايرلندة الشمالية: يقوم الاقتصاد فيها على الصناعة بالدرجة الأولى، وعلى الزراعة بالدرجة الثانية أما ما يتعلق بالصناعة، فتحتل صناعة النسيج (الكتانية والصوفية) المكانة الأولى من بين الصناعات الأخرى، ثم صناعة السفن هي أيضا لها مكانه متميزة، لكون ايرلندة جزيرة عائمة في البحر؛ والسفن هي واسطة الاتصال بالعالم، قبل انتشار الوسائل الجوية، لذلك فقد استقطبت صناعة السفن نسبة عالية من الأيدي العاملة[٣]، ومن بين العدد الكلي للعاملين في التصنيع فان ٣٠% كانت تعمل في مجال المنسوجات والكتان و ٢٠% في بناء السفن والهندسة والتصليح[٤].

تركزت معظم الصناعات في العاصمة بلفاست باعتبارها المدينة الواسعة التي يكتظ فيها السكان، أما الزراعة فقد احتلت المكانة الثانية لكونها ضعيفة مقارنة مع جمهورية ايرلندة الجنوبية والسبب في ذلك يعود إلى هجرة الفلاحين الواسعة، بعد كارثة المجاعة التي اجتاحت الجزيرة عام ١٨٤٦[٥]، والى السياسة الزراعية البريطانية التي ركزت، منذ استعمار الجزيرة على المحاصيل الزراعية التي تدخل في النطاق الصناعي البريطاني كالقطن[٦]. لقد أثرت هذه السياسة على بقية المحاصيل الزراعية التي يكون موردها الاقتصادي ضعيفا، مما يقلل التوجه والمبادرة إليها، لذلك نجد ان الاقتصاد الايرلندي يعاني من مشاكل ذات جذور بعيدة مازالت أثارها باقية، وهي المشاكل تعود إلى سببين هما: الأول: السياسة الاحتكارية للشركات البريطانية والأمريكية وللشركات متعددة الجنسيات للصناعات في ايرلندة الشمالية، وهي تعتمد على نمط الإنتاج الرأسمالي، وتستغل المواد الأولية والأيدي العاملة من جانب، وفرص

الاستثمار بالطريقة التي تحقق لها الربح دون مراعاة نتائجها على الشعب الايرلندي من جانب أخر. هذه السياسة ولدت مشاكل منها تحكم الشركات في نمط وتطوير الإنتاج من حيث تخفيضه أو إيقافه، وهذا يضع العامل الايرلندي في وضع يكون فيه مهدداً بالطرد حسب مصلحة الشركات، وهو الأمر الذي سبب في ازدياد أعداد العاطلين عن العمل، وارتفاع معدلات البطالة[٧].

الثاني: سياسة التميز في التنمية الصناعية على أساس المنطقة الجغرافية، حيث ركز التخطيط الاقتصادي الصناعي على المصانع في مدن معينة على حساب مدن أخرى، إضافة إلى التمييز الوظيفي في القطاعين الخاص والعام، على أساس طائفي وأصبحت هذه مشكلة خطيرة واجهة ايرلندة الشمالية وسببت بطالة مزمنة، وأخذت صناعتها بالتراجع، فأصبحت المناطق التي تقطنها نسبة عالية من الكاثوليك تشهد معدلات عالية من البطالة بسبب سيطرة البروتستانت بصورة عامة على القاعدة الاقتصادية في ايرلندة الشمالية[٨].

عانى اقتصاد ايرلندة خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها عدداً من المشاكل لكونه اقتصادا تابعا للمملكة المتحدة[٩]، ومع شروع الأخيرة في برنامج (دولة الرفاهية)[١٠]، الذي أنعش اقتصاد ايرلندة الشمالية في بعض المجالات مؤقتا، أصبح عام ١٩٥١ يمثل السنة الأخيرة من ازدهار ما بعد الحرب بسبب الطلب المتزايد على المنتجات المصطنعة والتي سمحت لصناعة الكتان،على سبيل المثال، ان تتمتع بظروف لم تكن متوافرة لها قبل الحرب. وبحلول صيف عام ١٩٥٢ كان الإنتاج قد انحدر في عدد من الصناعات. إذ تراجعت صناعة الكتان قبل ١٩٥٤ بنسبة ١٥%[١١].

على الرغم من ان الظروف الاقتصادية العامة كانت قد شهدت بعض التحسن في عامي ١٩٥٤و ١٩٥٥. لكن مع هذا فان تجارة الكتان دخلت فترة طويلة من الترشيد والانكماش. نظرا لان الصناعات النسيجية في البلدان الصناعية المتقدمة قد واجهت منافسة متزايدة من الصناعات ذات الكلفة الواطئة، كما ان صناعة الكتان واجهت مشكلة إضافية تمثلت بتوسيع صناعة الألياف الاصطناعية. ومن اجل تخفيف حدة هذه الأزمة، تم، بمساعدة الحكومة، الشروع ببرنامج إعادة التجهيز والتحديث لزيادة الإنتاجية. وكنتيجة مباشرة. فقد كان هناك تقلص في تشغيل الأيدي العاملة على مدى واسع، إذ تراجع عدد فرص العمل للمدة من ١٩٥٤-١٩٦٤، في المشاريع العظمى من ٥٦,٤١٤ إلى ٣٣,٩٥٧، كما تراجع عدد المشاريع من ٢٩٨ إلى ٢٠٠ مشروع [١٢].

كان ترشيد صناعة وتجارة الكتان مصحوبا بالتركيز على بعض الشركات والمصانع التي تعمل بالغزل والنسيج والمنتجات ذات العلاقة. وحتى عام ١٩٥٤ كانت الاتحادات التجارية قد

سيطرت على ما يزيد من ٣٠% من إنتاج الغزل والحياكة، ومع حلول ١٩٦٤ أصبح هناك تكامل في العمل، وكان حجم العمالة تحت سيطرة بعض الشركات والمنظمات الكبرى[١٣].

نتيجة لهذا الانكماش وتراجع فرص العمل، أصبحت مساعدة الحكومة البريطانية لحكومة ايرلندة الشمالية ضرورية للنهوض بواقع صناعة الغزل والنسيج، لكن كان هناك توجيه من حكومة بريطانيا قد ينص على إنفاق المساعدات المالية بشكل محدد،وعلى شركات محددة. و نتيجة لذلك، أفلس عدد من المصانع القائمة. بسبب الركود الاقتصادي الذي حدث عام ١٩٥٨، بحيث ان عدداً من الوكالات التجارية شرعت بالتخلي عن موجوداتها [١٤]، لكن هذا التراجع لم يشمل مُصَنعَّي الكتان ككل ضمن الطبقة الوسطى. فنجد ان هناك عدداً ملحوظاً من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم قد أغلقت في تلك الفترة، مع وجود كميات لا باس بها من الكتان في مخازنهم. بالإضافة الى ان هناك عدداً صغيراً من الشركات، كانت قد استفادت من التراجع في هذه الصناعة. وعليه فإننا لا ننظر الى حالة التراجع هذه في الصناعات القطنية التقليدية على انها مؤشر في اختفاء مصنعي الكتان التقليديين. لذلك كانت فترة الخمسينات من القرن العشرين قد شهدت حالة من تعزيز الصناعة في بعض الجوانب. فقد تزايدت الإنتاجية،وتكشف البحوث عن استعمال الأقمشة والأنسجة من مواد جديدة، ولكن على نطاق ضيق، أي حصول عملية من التركيز، وكان مصنعو الكتان بعيدين عن كونهم قوة فاعلة نظرا لقلة عددهم [١٥].كانت هذه الحالة من صناعة الكتان والمنسوجات القطنية والعاملين فيها،وما واجهتها من مصاعب ومشاكل قد حدت من تطورها.

أما صناعة السفن فان السمة المهمة لها في الفترة نفسها لم تكن بنفس الدرجة من التراجع. ففي سنة ١٩٥٠، كان أكثر من عُشر عمال العاملين في صناعة السفن في الستر Ulster وحوالي خُمس من هؤلاء الموجودين في بلفاست يعملون في شركتي هارلند Harland و وولف Wolff العملاقتين الأمريكيتين المستثمرتين في مجال بناء السفن في ايرلندة الشمالية ، كما كان يعمل ٢١ ألف عامل في أربعة أحواض لصناعة السفن و١٨ مرسى على الجزيرة الملكية، وبهذا تكون ايرلندة الشمالية اكبر مجمع لصناعة السفن في العالم[١٦].

كانت المشكلة الرئيسية التي تواجه صناعة السفن حتى عام ١٩٥٥ تتمثل في نقص تجهيز مادة الفولاذ بسبب برنامج إعادة التسليح[١٧]، الذي اتبعته الحكومة البريطانية. ومنذ ذلك التاريخ أصبحت السوق الدولية تنافسية بشكل متزايد. وعانت الشركات البريطانية من ضغط الصناعات القارية واليابانية المتزايد، الأمر الذي كانت فيه مجبرة، على الخضوع لإعادة التصنيع بشكل أفضل. ومع حلول عام ١٩٥٨، تجاوز عدد السفن العائمة ما هو مطلوب. وتراجع المردود المادي من صناعة السفن عام ١٩٥٩ عن المستوى الذي كانت عليه في عام

١٩٤٩. ومع حلول عام ١٩٦٠ أصبح أدنى مما كان عليه بعد الحرب بنسبة ٢٢% [١٨]، على الرغم من ان وجود حالات تسريح العمال قد بدأت منذ أواخر خمسينات من القرن العشرين في بلفاست، لكن النقص الأساسي في العمالة قد حصل خلال مدة زمنية قصيرة. فقد انخفضت نسبة العمالة في صناعة السفن وتصليحها والهندسة البحرية للمدة بين عامي ١٩٦١-١٩٦٤ بنسبة ١٠% أي (١١,٥٠٠) عامل. ان مثل هذا النقص في العمالة خلال هذه الفترة القصيرة وتركيزه في بلفاست كانت له نتائج سياسية خطيرة[١٩].

أما بالنسبة للزراعة فقد شهدت أيضا في فترة ما بعد الحرب تقلصا بالأيدي العاملة والتقدم في عملية المكننة، كما تم تحقيق زيادة في المردود بنسبة ٨٠% للمدة (١٩٣٨-١٩٦٠)، وعلى الرغم من وجود تناقص في القوى العاملة إذ تراجعت العمالة الزراعية بين عامي ١٩٥٠ -١٩٦٠ بنسبة الثلث تقريبا [٢٠].

تأثرت الصناعات القطنية هي الأخرى بالانكماش الاقتصادي وحصلت نسبة بسيطة من التناقص في الأعداد الكلية للعاملين في مجال الصناعات القطنية للمدة بين ١٩٥٠-١٩٦٠. وعلى الرغم من ان الصناعات الجديدة قد حظيت باهتمام الحكومة، فان نسبة العاملين في هذه الصناعات لم تسد النقص الحاصل في العمالة في الصناعات القطنية، مع حصول زيادة في العمالة في مجال التعليم والصحة بسبب الاستثمار الحكومي فيها[٢١].

السياسة الصناعية لحكومة ايرلندة الشمالية:

كانت حكومة رئيس وزراء ايرلندا الشمالية السير باسيل ستانيك بروك Sir Basil Stanleek Brooke (١٩٤٣-١٩٦٣) قد أصدرت تشريعات في الأعوام ١٩٣٧و ١٩٤٢، هدفها تنويع الاقتصاد من قاعدته الصناعية المرتكزة على الصناعة القطنية على الرغم من ان هذه التشريعات قد قدمت المنح المالية تجاه كلفة الإيجار، وضريبة الدخل، فضلا عن القروض، وكانت نتيجتها جذب ٣٥ هيئه تجارية وظفت ما مجموعه ٢,٥٠٠ عامل غير ان الحكومة وجدتها غير كافية للنهوض بالاقتصاد، لانها كانت تخشى ان تؤدي الى حدوث بطالة في الصناعات القطنية[٢٢]. لهذا اتخذت الحكومة قرارا بتقديم قانون تنمية الصناعات Industries Development Act، والذي يهدف إلى جذب الشركات الكبيرة من خلال تزويد المصانع بالمعدات والبنى التحتية اللازمة [٢٣].

هذا القانون كان قد أعطى أفضلية لايرلندا الشمالية على بقية أقاليم بريطانيا،حيث كان يمثل الدعامة الأساسية لسياسة اقتصاد إقليمية، غير ان هذا القانون لم يُلَبَّ حاجة الأقاليم، لان بعض فقراته صارمة، فقد كان يتوجب إقناع لجنة الخزانة، عند تقديم أي مشروع لها، أنه سليم

من الناحية التجارية ولا يمكن تحويل التمويل من مصدر الى أخر. كان من نتيجة ذلك توقف بناء مصانع كبيرة في أماكن مختلفة من البلاد، ولم يستأنف البناء فيها حتى عام ١٩٥٩[٢٤].

لكن هذا القانون لم يتعاطف معه مصنعو ايرلندة الشمالية لكونه يؤكد على السياسة القوية للجذب الصناعي للصناعات الحديثة، فضلا عن انزعاج أصحاب الصناعة المحلية من تشريع الحكومة لهذا القانون، لأنه يغفل تشجيع ومساعدة الصناعات المحلية القائمة [٢٥].كما دافع العضو البرلماني اندروس Andrews عن الصناعات المحلية القائمة بقولة " لقد أثبتت هذه الصناعات وجودها بمرور الزمن،ولا يهم عدد الصناعات الجديدة التي ستظهر، فانها سوف تظل معتمدة على الصناعات القديمة كما اننا سوف نظل معتمدين عليها في القادم من الأيام [٢٦]

الآمر الذي أدى إلى ان ينتقد ممثلو الصناعات المحلية في برلمان ايرلندة الشمالية سياسة الحكومة بهذا الاتجاه، والذي أدى إلى سحب حركة العمالة من صناعة الكتان إلى الشركات الجديدة، كما دافع أعضاء آخرون من البرلمان عن أهمية الصناعات التقليدية وقالوا إنهم يعتمدون عليها لتكون الدعامة الأساسية لاقتصاد الشمال، وانها الوحيدة التي سوف تسمح لايرلندة الشمالية بتجنب البطالة الواسعة وذلك لمقدرتها على التكيف في الأسواق التنافسية الدولية[٢٧].

إزاء هذا الضغط السياسي على سياسة الحكومة الصناعية، فقد تم تقديم قانون إعادة تأهيل الصناعة في العام ١٩٥٠ من برلمان ايرلندة الشمالية، إذا وفر القانون الجديد المنح نحو الإنفاق المتحصل من إعادة التجهيز أو تحديث المنشآت الصناعية، وقد تم عرض القانون ضمن خطاب ألقاه وزير المالية، قال فيه ان سياسة الحكومة لجذب الصناعات الجديدة، هدفه تنويع البنية الصناعية قدر الإمكان، ويخفف من نتائج أية نكسة في ظروف التجارة الدولية على تجارتنا التصديرية، وبدون شك كان هنالك شعور أن الصناعات الجديدة ربما يكون لها تأثير سلبي على الصناعات القديمة، لانها سوف تجذب العمالة إلى المصانع الجديدة بسبب دعم الكومة السخي[٢٨].

كما أشار الوزير إلى ان هدف قانون الصناعة هو توسيع الطاقة التصنيعية وحصول الشركات القائمة على منح في حال إظهارها زيادة متتابعة في قواها العاملة فقد كانت الصناعات القائمة تحتاج الى منح لإعادة التجهيز، لكنها كانت تقيد فرص زيادة العمالة والاعتماد، في زيادة الإنتاج، على القوى العاملة الموجودة [٢٩].

تعرضت الصناعة في ايرلندة الشمالية في منتصف عام ١٩٥١ لضربة نتيجة الركود العالمي في صناعة الأنسجة أو التي كانت تتزامن مع حالة النقص في مادة الفولاذ، الأمر الذي أدى إلى انحسار الصناعة المحلية، والى ارتفاع نسبة البطالة إلى ١٠% بحلول كانون الثاني

من العام ١٩٥٢. وبالنظر إلى تدني المشهد الاقتصادي، فقد تم توجيه الانتقاد مرة أخرى لحكومة بروك لخضوعها للندن في اغلب السياسات المالية والضريبية [٣٠].

بفوز المحافظين في الانتخابات العامة للعام ١٩٥١، وعودتهم الى الحكم فقد كان أعضاء البرلمان من حزب الستر الاتحادي عن الستر في وستمنستر يشكلون نصف الأغلبية الحكومية، فقد قدمت الإدارة الجديدة إجراءات لتقييد وضبط الإنفاق العام، وكانت نتيجتها ارتفاع مستوى البطالة إلى درجة أعلى من السابق. فقد شكا بعض البرلمانيين من الاتحاديين من ان مجلس الوزراء كان يؤكد على فشل اهتمامات الستر، فقد ذهب بروك إلى القول " انه لم يكن لدى الستر خيار غير ان تعاني من مساوئ الإسراف المالي الوطني. .. كأمة فأننا مازلنا نعيش خارج وسائلنا. . نحن نواجه ألان حاجة ملحة للقيام بتوازن"[٣١].

وصلت نسبة البطالة بحلول شباط عام ١٩٥٢ الى ١١%، بعد ان كانت في كانون الأول عام ١٩٥١ تبلغ ٧,٥ % مما أدى الى ازدياد حالة عدم الارتياح لدى الطبقة الوسطى من فاعلية إجراءات الحكومة الضعيفة، والاعتقاد ان حل المشكلات لا يتم إلا بتقديم الحكومة الدعم المالي للصناعات المحلية، مع عدم زيادة الضرائب.لهذا ظهرت الحاجة الى مراجعة جوهرية للعلاقات بين بلفاست ولندن. [٣٢].

قام برووك في عام ١٩٥٢ مع أربع من وزرائه بلقاء رئيس الوزراء البريطاني السير ونستن تشرشل Sir Winston Churchill (١٨٧٤-١٩٦٥/ ١٩٤٠-١٩٤٥/١٩٥١-١٩٥٥)[٣٣]. وعدد من الوزراء البريطانيين في لندن وذلك لمناقشة اقتصاد الشمال. وقد وصف هذا اللقاء بأنه مؤتمر وزاري غير مسبوق في العلاقات بين ايرلندة الشمالية والمملكة المتحدة. بعد هذا اللقاء قام بروك بتقديم تقرير حول الاجتماع، الى حكومته حيث جاء فيه، انه اطلع حكومة لندن على المستوى المرتفع الذي وصلت إليه البطالة في ايرلندة الشمالية، كما تم الاتفاق مع حكومة لندن على قيامها بزيادة تخصيصاتها من الفولاذ والمواد الأولية بما يتلاءم مع برنامج إعادة التسليح والتصدير[٣٣].

ومما جاء في تقرير بروك انه تم الاتفاق مع الحكومة، على قيام القيادة البحرية بالإيعاز الى شركتي هارلند وولف، باستعمال ثلاث سفن تابعة لها لتكون في خدمة نقل طلبات الأنسجة المصدرة، وقيام شركة شورت Short الأمريكية لإنتاج مكونات الطائرات المستثمرة في ايرلندة الشمالية بإنتاج طائرة تحميل نوع كومت Comet، على ان تكون هناك طلبات تحت خدمة برنامج الدفاع[٣٤].

زار وزير التموين في حكومة تشرشل دنكن ساندس Duncan Sandys الستر في نيسان عام ١٩٥٢، وكان الهدف من زيارته هو النقاش بشكل عميق ومكثف مع الحكومة

والمصنعين حول ما سوف تقدمة حكومة لندن من دعم لحكومة ايرلندة الشمالية للنهوض باقتصادها . ومع ذلك نجده يقول في إحدى تعليقاته بعد انتهاء زيارته " انه، وعلى المدى البعيد، ستكون تلك مشكلة الستر والتي يتوجب عليها وحدها إيجاد حل لها"[٣٥]. وبدون شك كانت تلك العبارة قد أهملت نتائج السياسات التي ادعت حكومة لندن انها سوف تطبقها في ايرلندة الشمالية. ومع ذلك استمر التوسع بعد الحرب في معظم الصناعات التقليدية حتى عام ١٩٥٥، في حين بقيت البطالة منخفضة في الكثير من المناطق[٣٦].

كان من نتيجة إهمال بريطانيا للمشكلات الاقتصادية الإقليمية، ان أهملت بالتالي سياستها الاقتصادية الداخلية، الذي أدى الى عدم التعامل مع الضغوط الناتجة عن التضخم وتهديد ميزان المدفوعات الذي تطور أثناء توسع الاستثمار للشركات الأجنبية داخل ايرلندة لعامي ١٩٥٤و ١٩٥٥. ونتيجة لذلك فقد تحملت المناطق وطأة موازنة الخريف لعام ١٩٥٥ وإجراءات ما بعد حرب السويس عام ١٩٥٦ والخسائر التي تكبدتها بريطانيا من جرائه. وهنا كان على الروابط السياسية بين الحكومة والمحافظين ان تسهم في حصول انقسامات سياسية رئيسية في الصفوف الاتحادية[٣٧].

وقبل التمعن في ذلك التطور، من الضروري تفحص التحول الذي جرى في السياسات الصناعية. ففي آذار من عام ١٩٥٤، أعلن اللورد كلينترون **Lord Glentoran** وزير التجارة قرار الحكومة باستبدال قانون إعادة التجهيز الصناعي بقانون المنح الرأسمالية للصناعة **Capital Grants to Industry Act** كان كلينترون يرى في هذا القانون حافزا لتشجيع الاستثمار والصناعة، لكنة من جانب أخر يرى انه حافز غير كاف كي يمنع النقص في الاستثمار في الأبنية والآلات. ولابد من تقديم محفزات على نطاق واسع. وكانت الخطة تقضي بإعطاء منح تصل إلى ربع الكلفة لأي استثمار في أي مشروع سواء في الآلات ام الأبنية لإعادة التجهيز آو للتوسع في استيعاب القوى العاملة. وتم بذلك توفير خمسة ملايين باوند لذلك الغرض على مدى السنوات الثلاث القادمة. وكان كلينترون قد التمس في ختام تصريحه، من المصنعين المحليين المضي قدما بخططهم، على الرغم من ان صناعة الكتان كانت لا تزال تعاني من الضرائب الزائدة، مع تحسن طفيف للظروف، ونتيجة لذلك أعلن وزير المالية عن تقليص إضافي في ضريبة الملكية[٣٨].

نتيجة لتلك الإجراءات واجهت الحكومة نقدا كبيرا، على أساس اعتمادها المفرط على الطبقة الوسطى المحلية، كما شكك الاقتصاديون في إمكانية التجارة الخاصة في التعامل مع المشكلات الأساسية. فقد كانت الموازنة وقانون الصناعة الجديد يشكلان تحديا للمصنعين المحليين اذا لم تستطع الحكومة ان تجعل الاقتصاد قابلا للتطبيق وإلا فإنها سوف تواجه أزمة

حادة. هذا الرأي كان يعتمد على مسح معمق للبنية الاقتصادية في الستر، والسياسة الصناعية للحكومة التي فوضتها لوزارة بروك، والتي أصبحت الآن غير راغبة في تطبيقها[٣٩].

سياسة الحكومة تجاه البطالة:

كان في عام ١٩٤٧ قد تم انجاز تقرير من قبل اثنين من الاقتصاديين من جامعة كوين Queen في ايرلندة الشمالية أطلق عليه (مسح اقتصادي لايرلندا الشمالية)، وقُدَّمَ الى الوزير كلينترون في حزيران عام ١٩٥٥. غير انه لم يعلن عنه الا بعد عامين أي ١٩٥٧على الرغم من ان كلينترون كان يزعم بدعمه الكامل لسياسة الحكومة الاقتصادية منذ عام ١٩٤٥. كان سبب تأخير ظهور التقرير هو انتقاده الشديد لحزب عمال ايرلندة الشمالية Northern Ireland Labour Party وسياسة الحكومة الاقتصادية، كما انه أشار الى انه في ظل قانوني تطوير الصناعة وقانون المنح الرأسمالية الصناعي، قد تم التخطيط لاستيعاب عمالة تصل الى ٢٦ ألف شخص أي بمعدل ٢,٥٠٠ شخص سنويا، ومع ذلك لم تكن درجة المرونة والتوسع في الاقتصاد كبيرة[٤٠].

أشار التقرير أيضا الى المعوقات التي من شانها ان تعيق الصناعة، مثل تفضيل مقاطعة على أخرى، والبعد عن مركز التصنيع الأساسي بالإضافة إلى اتجاه الحكومة الى تكييف بعض الصناعات المحلية بما يتلاءم مع احتياجاتها ورغباتها. وان استثمار الشركات الخاصة في الستر وصل ٦٠% ، مقارنة مع ما هو موجود في المملكة بصورة عامة والذي يقدر بـ ٣٥% [٤١].

لقد كان تفوق تلك الشركات هو المسؤول عن فشل الصناعات في الستر وخصوصا الصناعات النسيجية، لكي تتكيف مع الظروف المتغيرة في السوق العالمية. وكان أصحاب الأسهم المالية الكبار يمتنعون عن السعي لزيادة رأس المال مخافة ان يفقدوا السيطرة على اتخاذ القرار، لذلك تخلت الشركات الخاصة عن أي أفكار في التوسع وفضلت استثمار إرباحها في السندات المالية الحكومية. كان ذلك الخوف قد تأتى في افتقارهم للخبرة في الإنتاج، والإدارة او التسويق وليس لديهم دراية عن كيفية مواكبة الحداثة او التنوع. لذلك عزا التقرير تأخر الصناعة في ايرلندة الشمالية بسبب التأخر في الصناعات المحلية وعدم قدرتها على التقدم[٤٢].

وكان التقرير قد ابرز ان هناك ميلا الى الاحتكار، فقد ذكر انه قد تم خلال الحرب تشكيل الهيآت التجارية، للمحافظة على الأسعار، وكانت هذه الهيآت تركز بشكل كبير على هامش الربح بدلا من حجم المبيعات، مما جعل هذه الهيئات جاهلة بالوسائل التجارية الحديثة. فضلا عن التقييد في مجال الشحن والنقل مما أدى الى ارتفاع أسعارها. واقترح التقرير الى إيجاد خدمة

شحن ونقل مؤممة لدفع عجلة الإنتاج الى الأمام. وكان التقرير قد وجه التوبيخ الى وزارة التجارة بسبب فشلها في جذب الصناعة الجديدة، وافتقارها الى المرونة وإهدارها للموارد في الشركات القائمة [٤٣].

وجدت الصناعات المحلية مدافعين أقوياء عنها، إضافة إلى اللورد كلينترون في وجه الانتقادات التي جاءت في التقرير. فقد كانت الصناعات المحلية ممثلة بشكل جيد في الكتلة البرلمانية الاتحادية، ومن بين البرلمانيين الأربع عشرة في بلفاست فان اثني عشر منهم لهم صلات مباشرة بالصناعات المحلية إما بصفتهم مالكين او مدراء للإدارة [٤٤].

وعندما تم نشر التقرير، كان رد الفعل الرئيس عليه في تجاهله من قبل الكتلة البرلمانية الاتحادية، لأن أعضاءها كانوا مرتبطين بمسار تجارة الفحم عندما يثار أي نقاش حوله. ومع ذلك فان الاستنتاج الذي خرج به التقرير جعل هناك رغبة جماعية في تامين اقل ما يمكن من النقاش المفتوح حول ما جاء في التقرير ، وقد صادف ذلك الإجراء نوعا من العرقلة من خلال ارتفاع أخر في حجم البطالة نهاية عام ١٩٥٧، عقب ارتفاع سعر الخصومات التي يحددها البنك المركزي على القروض . وربطت قلة من المنتقدين بين مسالة نتائج السياسة الوطنية في الانكماش وبين الاتهام من ان الحكومة كانت تقاوم النقاش البرلماني حول التقرير[٤٥].

حصل في شهر تشرين الثاني جدل أخر حول التقرير، فقد قام اللورد كلينترون بمهاجمة جوانب عديدة من التقرير، وخصوصا الاقتراح بإقامة هيئة للتنمية وهذا اظهر نقصا في الإيمان بحيوية الصناعة في الستر ورفض ماجاء في التقرير حول الممارسات الاحتكارية في الشحن[٤٦]. والنقل.فشهد عام ١٩٥٨ ارتفاعا في نسبة البطالة حيث وصلت الى ١٠% في مقاطعة الستر، اما في بلفاست فقد ارتفعت الى النصف. بحيث وصلت الصناعات النسيجية للمدينة والتي تركزت بصورة كبيرة على المشاريع الأكثر قابلية للتطبيق، الى درجة شعرت معها بقوة الكساد. التي قلصت الشركات في أماكن أخرى قبل ذلك العقد بسنوات [٤٧].

قبيل الانتخابات العامة في ايرلندة الشمالية التي جرت في شباط، ذهب بروك الى لندن بهدف النقاش مع حكومة لندن حول مسالة البطالة. وعند عودته عقد مؤتمرا صحفيا، صرح فيه تصريحا مهما هو : " انه قد تمت المصادقة على السياسات النقدية للمملكة المتحدة ".وقد أوضحت نتائج الانتخابات ضعفا في دعم الطبقة العاملة للاتحاديين في بلفاست، فقد خسروا ثلاثة مقاعد وكانت مقاعد هامشية لصالح حزب عمال ايرلندة الشمالية، بسبب عدم قدرة الحكومة على تقليص نسبة البطالة التي كانت تشكل تحديا لسلطتها [٤٨] .

حصلت في بلفاست مع نهاية عام ١٩٦٠ أزمة اقتصادية كبرى، حينما وصل برنامج البناء والاستثمار في شركتي هارلند وولف الى نهايته في وقت الركود العالمي في مجال

الصناعة. وبهذا يكون مستقبل (٨) آلاف من العاملين مهددا بالبطالة من مجموع ٢١الف عامل. كما ان هناك ٨ ألاف عامل في شركة شورت كان مصيرهم يشوبه الشك،نظرا لعدم كفاية الطلبات الخاصة بالصناعات الجوية. ونتيجة لذلك نظم اتحاد صناعة السفن واتحاد الجمعيات الهندسية إضرابا شاملا وتظاهرات شارك فيه ما يقارب ٢٠ الف عامل كان الهدف منها مطالبة الحكومة بان تتخذ إجراءات لمعالجة هذا الوضع [٤٩]. كما أقيمت مسيرات أخرى في ربيع عام ١٩٦١، بسبب الاستمرار في تردي الوضع الاقتصادي، ففي نيسان أعلنت كبرى شركات الغزول انها في الطريق الى القيام بتصفية الشركة، بشكل طوعي، مع العلم انها كانت تشغل ١٧٠٠ عامل، وانها كانت تتلقى دعما كبيرا من الحكومة[٥٠].

مع حلول شهر تموز من عام ١٩٦١ أصبح عمال حوض السفن البالغين (٨) ألاف عامل فائضين عن العمل فعليا.وأصبحت البطالة على المستوى الإقليمي تشكل ٧% بالمقارنة مع البطالة الوطنية التي تمثل ١,٥ %.وعلى مدى الاثني عشر شهرا التالية تم الاستغناء عن ٢٠٠٠ عامل في شركتي هارلند وولف، وأعلنت إدارة شركة شورت انه ما لم يتم تسليم مساعدات سريعة فان معاملها سوف تغلق أبوابها [٥١]

نتيجة لهذا الوضع المتردي، ومع حلول نهاية عام ١٩٦١، تم تشكيل لجنة مشتركة للنظر في مشكلة البطالة في ايرلندة الشمالية، من قبل فروع اتحاد التجارة المحلي وحزب عمال ايرلندا الشمالية من اجل تعديل السياسة الحكومية.واعتبرت مسيرة أيار أضخم من إضراب عام ١٩١٩. في الوقت الذي لم يحصل فيه حزب عمال ايرلندة الشمالية على أي مقاعد إضافية في انتخابات عام ١٩٦٢، لكن حصتها في التصويت قد تزايدت إلى ١٥% [٥٢].

مابين العام ١٩٥٧و١٩٦٢، تزايد السخط على سياسات الحكومة الاقتصادية، من قبل الحزب الاتحادي، وكان سبب هذا السخط يتمثل في عاملين " الأول : هو الخوف الكبير، وخصوصا بين صفوف أعضاء البرلمان في بلفاست من انه ما لم تقم الحكومة بمبادرة جديدة، فان الانسياق نحو حزب عمال ايرلندة الشمالية سوف يقوى. وعندما عقد المؤتمر السنوي لاتحاد مجلس نقابات الستر عام ١٩٦١، قدمت شكوى جاء فيها ان الحكومة تفتقر الى الحيوية في معالجة مسالة البطالة، واقترح رئيس وفد رئيس جمعية الستر لنقابات العمال تأميم شركتي هارلند وولف الأمريكيتين المستثمرتين في ايرلندا الشمالية [٥٣].كما وضع اللوم على الوضع المتعلق بتركيبة العلاقات المالية مع وستمنستر وفشل الحكومة في ممارسة الضغط الكافي على المحافظين. وفي بيان لقي الترحيب من قبل أعضاء حزب عمال ايرلندة الشمالية البرلمانيين جاء فيه " ان على الحكومة ان تقر ان كانت تدين بالولاء لحزب المحافظين او الناس العاملين في بلفاست وانه ينبغي على الاتحادين بوصفهم الحكومة توفير العمالة الكاملة مادامت الستر

تعتمد على الأجانب في توفير العمالة، فان البلد قد حرم من رأس المال الى الحد الذي عطلت فيه حركة التنمية"[٥٤].

اما العامل الثاني للانتقاد: فكان يتمثل بالضغوط الناتجة عن الصناعة المحلية للوصول إلى حل، والتي تعني خفض مستويات الضرائب او المعونة المباشرة من بريطانيا ولذلك نجد أن المشكلات التي واجهها رئيس وزراء ايرلندة الشمالية كانت ناتجة عن الاعتماد الشديد على طبقة العمال (الطبقة الوسطى)[٥٥].

مع ذلك نجد ان هناك نتائج ملموسة حول اقتصاد الشمال للفترة من ١٩٥٨ -١٩٦٢ من خلال المفاوضات التي كانت تجري داخل الحكومة اذ أثير جدل بشأنها،وبشان التقرير الأنف الذكر،الذي أكد على الحاجة الى تعديل العلاقات المالية مع بريطانيا. فأجاب وزير مالية ايرلندة الشمالية أونيل O'Neill انها أصلا كانت تتلقى عناية تفضيلية من قبل وزارة الخزانة البريطانية بموجب بنود مختلفة من الاتفاقات التي تمت بعد الحرب. حيث تم بموجبها تقديم مجموعة من التسهيلات الصناعية لايرلندة الشمالية أكثر من أي جزء من المملكة المتحدة[٥٦].

ففي آذار من عام ١٩٦١، وتحت ضغط الحزب قام بروك باصطحاب وزرائه الأساسيين، إلى لندن لحضور اجتماعات قمة مع حكومة بريطانيا. وكل ما استطاع الحصول عليه،من حكومة حزب المحافظين هو وعد باستمرار الدعم للإجراءات القائمة بتشجيع الصناعة. والاتفاق للشروع بدراسة مشتركة حول حل مشكلة البطالة وكيفية معالجتها والتعامل معها[٥٧].

ومع هذا فقد تلاشت هذه التحركات ومحاولات النهوض باقتصاد ايرلندة الشمالية والخطوات الايجابية التي تحققت،بسبب قيام بروك، بوضع ضريبة جديدة على جدول رواتب ايرلندة الشمالية ، وتقديم ميزانية مصغرة (او محدودة) زادت من النسبة المصرفية على القروض، وفرضت قيوداً ائتمانية. فقد أثارت هذه الخطوة مصنعي الكتان الذين رأوا ان هذه الخطوة تجعل من صادراتهم التنافسية عديمة الجدوى،كما نجح أونيل في كسب امتياز يمثل امتلاك الحكومة المحلية لحرية التصرف في العائدات المتأتية من الضرائب، وهذا الأمر لم يرق للذين أمعنوا في انتقاد الحكومة [٥٨].

حضر بروك اجتماعا اخر في لندن، وأعلن بعد الاجتماع، انه لن يكون هناك أي تأخير في البرنامج الصناعي او أي تقليص في برامج عمل السلطات المحلية. فضلا عن زيادة المساعدات المالية لقطاع البناء، وتشكيل مكتب للمستشار الاقتصادي ضمن سكرتارية الوزارة برئاسة دوكلاس هاركسن Sir Douglas Harkness ومن ثم سيكون له مكتب دائم ومستقل في وزارة المالية. وقد أعلن بروك ان هذه عبارة عن امتيازات مضافة حصل عليها من حكومة لندن [٥٩].

لم تهدا حدة الانتقادات الموجه الى بروك، وإجراءاته، وفي نقاش حصل عام ١٩٦١، أعلن أونيل ان هذه الانتقادات قد عرضت المفاوضات مع لندن للخطر.ونتيجة لذلك ضاعفت الحكومة من جهودها بشان التفاوض للحصول على معونة للعمالة من وزارة الخزانة.وكان المقترح يقضي بتقديم منحة تبلغ عشرات الباوندات أسبوعيا لجميع العاملين في الشركات[٦٠].

اما الستر فكانت بحاجة الى تخفيض كلفتها اذا ما أرادت ان تدخل المنافسة، غير انه ونظرا لميل نسبة الأجور الى التكافؤ مع المملكة المتحدة. فان المعونة المالية كانت هي الحل الوحيد لحل أزمتها.اما الخط الثاني من النقاش فيتمثل في انه في المستقبل سوف يتم تشغيل نسبة كبيرة من العمالة للعمل بالصناعات القطنية،وانه من المهم المحافظة على العمالة بنفس الدرجة التي يتم تسريع الصناعات القطنية[٦١].

هنا نجد الحكومة البريطانية لم تكن متعاطفة مع هذه المقترحات حتى قبل ان تنشرها، ففي هذه الأثناء، أصبحت هناك مشكلة ملحة، إذ خرجت في أب ١٩٦١ تظاهرات سار فيها حوالي ١٢ ألف عامل بهدف إجراء اجتماع موسع لكل من حزب عمال ايرلندا الشمالية وأعضاء البرلمان المستقلين، والوطنيين وحزب عمال الجنوب. كان القرار الذي تم اتخاذه يقضي بدعوة رئيس الوزراء البريطاني المحافظ هارولد ماكملان Harold MacMillan (١٨٩٤-١٩٨٦ /١٩٥٧ -١٩٦٣) [٦٢].لان يتخذ خطوات فورية بتجهيز العقود والمساعدات المالية لشركة شورت. وكان هذا الإجراء مدعوما من غرفة تجارة بلفاست والمستشارين الاتحاديين في المدينة.وقد تم جمع حوالي ١٠٠ ألف توقيع في أربعة أسابيع من اجل عودة حزب عمال ايرلندة الشمالية الى عضوية البرلمان. إذ ان هناك حوالي ٦٢٠ من عمال السفن سوف يصبحون فائضين عن العمل بحلول شهر تشرين الثاني ١٩٦١، وان ألفين او ثلاثة ألاف آخرين يتم دفع الأجور لهم قبل نهاية العام.قام رئيس وزراء ايرلندا الشمالية بزيارة لندن مرة أخرى من اجل لفت نظر رئيس وزراء بريطانيا مكملان الى الصعوبات السياسية التي قد تصاحب تفاقم الوضع الاقتصادي [٦٣].

بعد لقاء رئيسي الوزراء، نشر تقرير عما توصل إليه الطرفان، في نهاية آب، فكان رد الفعل قويا، وخيبة أمل عامة حول ماجاء فيه. فقد فصل التقرير المشكلات فجعل الصناعة في الستر تنافسية مع مثيلاتها في بريطانيا، لكي يتم خفض مستويات البطالة بصورة سريعة ؛ وان الحل الأمثل هو بتقليل الكلف بصورة أساسية من خلال الفاعلية الأكبر للإنتاج، حيث كانت السياسات الحالية،غير فعاله، وعلى سبيل المثال، فان مستوى النشاط الاقتصادي في المملكة المتحدة قد بقي بنفس النسبة كما كانت في الخمسينات. ان السياسة المثالية سوف تكون بتامين

التخصيصات المالية المستقبلية من القروض الحكومية لتشجيع الصناعات الجديدة. اما الصناعات الموجودة فقد كانت تتميز بالكلفة العالية وليس لها مستقبل [٦٤].

نتيجة لهذا التقرير، تعرضت حكومة بروك الى انتكاسة كبيرة وكل ما استطاع القيام به هو تعبيره عن خيبة أمله الشديدة، والأمل ان يتم على المدى البعيد تقليص الكلف من خلال زيادة كفاءة الإدارة والعمل وكان التقرير يمثل أزمة شخصية بالنسبة لبروك، ففي غضون ستة أشهر كان قد استقال وأصبح أونيل رئيسا للوزراء[٦٥].

وهكذا تظل مشكلات ايرلندة الشمالية الاقتصادية معلقة حتى إشعار آخر،ولاسيما بعد قيام الجيش الايرلندي السري الذي يطالب بضم الستر الى (جمهورية ايرلندة) بعملياته المسلحة ضد المؤسسات الاقتصادية والحكومية والعسكرية في بريطانيا نفسها.

الخلاصة:

تبين لنا من ثنايا هذا البحث ما يلي:

١- ان اقتصاد ايرلندة الشمالية كان مرتبطا باقتصاد بريطانيا ومحكوم من قبلها تديره على وفق احتياجات مصانعها وتجارتها.

٢- أثرت الحرب العامية الثانية على اقتصاد ايرلندة الشمالية بكل إشكاله لأنه مرتبط بشكل مباشر باقتصاد بريطانيا.

٣- كانت الصناعات التقليدية المحلية، هي الأكثر شيوعا في ايرلندة الشمالية فمن ورائها قوة سياسية واسعة، مع وجود شركات صناعية حديثة وشركات متعددة الجنسيات مستثمرة في ايرلندة الشمالية.

٤- ان الطبقة العمالية (الوسطى) الموجودة في ايرلندة الشمالية كانت لا تزال القوة السائدة. وكانت أجهزة الدولة هي المتحدث باسم تلك الطبقة وإستراتيجيتها الطائفية.

٥- كان السبب الرئيس في مشاكل اقتصاد ايرلندة الشمالية هو أحداث العنف المحلية فيها. ودعم بعض الأحزاب مثل حزب العمال وحزب الستر الاتحادي الارتباط مع لاقتصاد بريطانيا.

الهوامش:

١- ايرلندة جزيرة تقع إلى الغرب من بريطانيا في المحيط الأطلسي، وتعني الجزيرة الخضراء لكثرة الأشجار فيها. تبلغ مساحتها ٨٤,٤٢١ كيلومتر مربع. واصل سكانها من السلت او الكلت Celt. تمتاز بمناخ معتدل. غالبية سكانها من الكاثوليك والباقي من البروتستانت. وكانت الجزيرة ذات أهمية كبرى لبريطانيا اذ قام هنري الثاني Henry II (١١٣٣-١١٨٩/١١٥٤-١١٨٩) باحتلالها عام ١١٧١، وأسس لوردية ايرلندة التي بقيت أربعمائة سنة تقريبا،وتم استكمال احتلالها في عهد الملكة اليزابث الأولى Elizabeth I (١٥٣٣-١٥٥٨/١٦٠٣-١٦٠٣) وأصبحت ملكة انكلترا وايرلندة. للمزيد من التفاصيل انظر:

Fawcett, C.B.& Others , A Political Geography of British Empire ,London , 1933 ; Encyclopedia Americana ,U.S.A., American Corporation International, 1988, Vol., p.409.

٢- للمزيد من التفاصيل حول التاريخ السياسي لايرلندة الشمالية، انظر: إحسان علي حسين ألشمري، التطورات السياسية في ايرلندة الشمالية ١٩٢١-١٩٤٩، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٧.

٣- في إحصاء عام ١٩٦١ بلغ عدد العاملين في صناعة السفن ٤٥,٠٠٠ ألف عامل.

Freeman, T.W., Ireland A General & Regional Geography,London,1969,P.214.

4-Isles. K. S., & Cuthbert ,N., Ulster's Economic Structure Oxford , 1955, P.101.

٥- كانت المجاعة قد حصلت بسبب فشل محصول البطاطا الذي تفشى فيه المرض، والذي يعتمد عليه الفلاح الايرلندي كوجبة غذاء رئيسية، كما ان موقف الحكومة البريطانية لم يكن جادا، في معالجة تلك الحالة، فتفشت المجاعة في جميع أنحاء ايرلندة، وكان شتاء عام ١٨٤٦ قاسيا على الفلاح مما اضطره إلى أن يأكل طعاما وصف بأنه القذارة والرائحة النتنة بحيث يضطرون في أثناء تناولهم الطعام ترك الأبواب والشبابيك مفتوحة. للمزيد من التفاصيل انظر:

Woodham ,Cecil Smith, The Great Hunger, Ireland, 1815-1849,London,1966,P.50.

6-Freeman,Op.Cit,P.41.

7- Butler, David & Gareth, British Political Facts 1900-1985, Hong Kong, 1986, P. 231.

8- Ibid., P. 235.

9– كان اقتصاد ايرلندة الشمالية تحت سيطرة بريطانيا، بكل أشكاله زراعيا وصناعيا منذ عام ١٦٦٧، عندما اصدر برلمان بريطانيا مرسوما وضع العراقيل أمام المحاصيل والصناعات الايرلندية وظل هكذا حتى حصولها على الاستقلال عام ١٩٢١ مرتبطا باقتصاد بريطانيا. للمزيد من التفاصيل، انظر: أروى خالد علي مصطفى، وليم بت والسياسة البريطانية ١٧٨٣-١٨٠٦، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٧، ص ٩٧.

10- برنامج دولة الرفاهية : وهو برنامج تبناه حزب العمال البريطاني، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ويقوم على الربط بين فكرة إصلاح للبنى الاقتصادية إصلاحا جذريا وبين تطوير الدولة من حيث التشغيل الكامل للعمال،والضمان الاجتماعي والصحي والتأمينات والاقتصاد الموجه. وهذا البرنامج كان قد طرحه وليم بيفريج

William Beverage أستاذ علم الاقتصاد في جامعة أكسفورد عام ١٩٤٢. حيث امن هذا البرنامج لحزب العمال الانتصار في انتخابات عام ١٩٤٥. للمزيد من التفاصيل انظر :

Thorpe, Andrew A History of the British Labour Party, London , 2002 ,P. 66.

11- Thomas, M. D., Manufacturing Industry in Belfast, Belfast, 1956, P. 189.

12- Steed, G. P., The Northern Ireland Linen Complex 1954-1964, Blfast, 1971, P. 47 (NIHC).

13- Ibid.,P.50; Isles & Cuthbert , Op.Cit., P. 101.

14- Ibid. , p. 109.

15- Bew, Paul, & Others, Northern Ireland 1921-2001, London, 2002, P. 109.

١٦- كان لظهور وتطور القنبلة الهيدروجينية والصواريخ بعيدة المدى، ان فكرت بريطانيا بإعادة النظر بسياسة دفاعها أثناء الخمسينات، ودار جدل واسع حول مدى حاجتها الى امتلاك نظام دفاعي نووي، وكيفية إدارة هذا النظام وإمكانية اقتصارها على البريطانيين فقط ام التعاون مع الولايات المتحدة في هذا المجال، فاتفق الحزبان الرئيسيان العمال والمحافظين على ضرورة تطوير أنظمة الدفاع البريطاني. فتم إنتاج أول قنبلة ذرية بريطانية عام ١٩٥٢وبناء صاروخ بريطاني قادر على حمل رأس نووي فيما بعد، وكان هذا الاتجاه باهظ الثمن فبريطانيا لا تستطيع مجارة روسيا وأمريكا في هذا المجال.

17- Pollara, Seeding, The Development of The British Economy, London, 1979, P. 131.

18- McCrone, G., Regional Policy in Britain, London,1969, P. 117.

19- Bew, Op. Cit., P.109.

20-Isles & Cuthbert ,Op. Cit., P. 102.

21- Bew,Op.Cit.,P.110.

22 - Public Record Office of Northern Ireland Cab. 4/604/8. (PRONI).

٢٣- قانون تنمية الصناعة: لقد أعطى القانون الحكومة سلطة إيجار أو شراء أو نصب المعدات وبيعها للمشاريع الصناعية القادمة وسمح لوزراء المالية والتجارة بحرية التصرف في نوع المساعدة الممنوحة، وبموجب هذا القانون فان المنح التي تصل إلى ثلث رأس المال تعد طبيعية ويمكن أن تتجاوز تلك النسبة في المشاريع المرغوبة. للمزيد من التفاصيل انظر :

PRONI Cab. 4/604/8.

24 - McCone ,Op.Cit.,P.115.

25- PRONI Cab. 4/619/12.

26- N I H C , Vol., XXXI,C.916.

27- Ibid. , Vol. , XXXII,C.579.

28- Ibid. , C.1000.

29- Bew,Op.Cit.,P.112.

30- NIHC, Vol. XXXV, C.1105.

31- Ibid., C.2572.

32-Gregg, Pauline, A Social& Economic History of Britain
1760-1960 ,Bristol, 1962, P.150.
33- McCone ,Op.Cit.,P.122.
34- Gregg, Op.Cit.,P.187.
35- Steed , Op.Cit.,P.77.
36- McCone ,Op.Cit.,P.125.
37- Brown, Michael, The Economics Of Imperialism, Great Britain,1976,P.220.
38- NIHC , Vol. , XXXVIII , C. 1499.
39- Brown, Op.Cit.,P.229.
40- Isles & Cuthbert, Op.Cit.,P.382.
41- Ibid. , P. 390.
42-Curtis, Edmund , A History of Ireland ,London , 1964, P. 44.
43- PRONI Cab. 4/ 1004 , 6 April 1956.
44- Isles & Cuthbert, Op.Cit.,P.392.
45- Belfast Newsletter, 11 October 1957.
46- Belfast Newsletter, 14 November 1957.
47- Thomas, Op. Cit., P. 210.
48- Elliott, Sydney, Northern Ireland Parliamentary Election, 1921-1972, Chichester, 1973, p. 100.
49- Belfast Newsletter, 3 March 1961.
50- Ibid. , 25 April 1961.
51- Ibid. , 21 July 1961.
52- Elliott, Op. Cit., P. 144.
53- Bew, Op. Cit., P. 121.
54- Belfast Newsletter, 12 April 1961.
55 - Ibid., 24 May , 22 April 1961.
56 - Elliott, Op. Cit., P. 149.
57- Gregg, Op. Cit., P. 198.
58- Thomas, Op. Cit., P. 222.
59 - Thorpe , Op. Cit., P. 200.
60- Isles & Cuthbert, Op. Cit., P. 394.
61- Bew, Op. Cit., P123.
٦٢- هارولد ماكملان: سياسي ورجل دولة بريطاني، ترأس حكومة المحافظين من ١٩٥٧-١٩٦٣ انتخب نائبا للمرة الأولى عن حزب المحافظين في عام ١٩٢٤ وأصبح وزيرا للمالية في حكومة انطوني إيدن، في

١٩٥٥دخل مجلس اللوردات بعد ان منح لقب الكونت ستوكتون توفي في كانون الأول ١٩٨٦. للمزيد من التفاصيل انظر: الكيالي، عبد الوهاب، موسوعة السياسة، ج٥، بيروت، ١٩٩٠، ص ٦٦٦.

63- Belfast Newsletter, 18 August 1962.

64- Belfast Newsletter, 16 October 1962.

65 - Bew,Op.Cit.,P.124.